

حول دراسة في

جغرافية

المملكة العربية السعودية

للدكتور عبد الرحمن صادق الشريف
جامعة الرياض - قسم الجغرافيا

ورد في مجلة الدارة العدد الثاني السنة الخامسة محرم ١٤٠٠ هـ ديسمبر ١٩٨٩ م
مقال يعنوان حول دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية : مدينة بريدة ،
للدكتور محمد السليمان السليمان المساعد لأستاذ المساعد بجامعة الرياض من الصفحتين ١١٤
- ١٣١ . والمقال في الواقع نقد لمقالنا في مجلة الدارة العدد الأول السنة الخامسة ربيع
ثاني ١٧٩٩ هـ مارس ١٩٧٩ م يحمل ذلك العنوان .

أود أن ألوه في بداية هذا الرد أني ممن يؤمّنون بضرورة النقد العلمي البناء ،
ويعتبرونه وسيلة مثل للبحث عن الحقيقة لا سيما في الحالات التي لا تتح فيها
المناقشة . فالنقد وحده يستطيع المرء ان يطلع عن بعض الفوائد التي يصعب
نذرها دون ان يتهمها شخص آخر . وقد سبق وان أشرت في بعض كتاباتي عن
المملكة : بأنني لا أدعى الكمال وأنني أرحب بكل نقدي بناء ، وكانت باستمرار أني
أن يرد أو يعلق على كتاباتي الاخيرة انتصرون حتى أستبعد من تعليقاتهم وأخفي ما
يتبغضني .

ومن هذا المنطلق فاني أشكر الزميل الدكتور محمد السادس على تكبيده عناء هذه المهمة ، غير أن الفائدة لم تكتمل بسبب بعد اختصاصه عن الجغرافيا ، فجاءت جميع ملاحظاته في مجال واحد وهو المجال اللغوي ، بالرغم من أنه حاول أن يصنف تعليقاته في فقرات عديدة مثل : اسلوب البحث ، وأمور لغوية ونحوية ، وتعريفات في اسماء الرجال والدقة العلمية في ايراد المعلومات .

لا أنتقص من أهمية المقدرة اللغوية لأي باحث في مجال علمي ، ولا أدعى أن على الباحث أن يوجه جل اهتمامه الى موضوع بحثه فحسب ، ويحمل أدلة التعبير عن عمله وهي اللغة ، بل عليه أن يتمكن من تلك الأداة ويعرض موضوعه بلغة سليمة وسلسة وبعيدة عن التعقيد .

ولذلك في الوقت الذي اكرر فيه شكري للزميل الدكتور السادس على بعض الملاحظات اللغوية القيمة ، أسجل أني أخالفه الرأي في بعضها ، غير أن ما يعزز في النفس ان معظم المفوّمات التي اشار اليها لم اكن مسؤولاً عنها لأنها أخطاء مطبعية . لقد رجعت الى إدارة المجلة بعد صدور العدد واتضح لي أن كل هذه الأخطاء مطبعية ووعد رئيس التحرير بتدارك ذلك حيث أن المجلة ليس لها مصحح متفرغ .

لذلك لا أود أن أعدد تلك الملاحظات التي اشار اليها الاستاذ الناقد وأطلب في تفصيلها ، باعتبارها أخطاء مطبعية .

غير أنه أبدى - مع الأسف - بعض الملاحظات اللغوية دون وجه حق ، ومن ذلك أنه اعترض في ص ١٢١ س ١١ على استعمال لفظ « العام » مرة بصيغة المذكر ومرتين بصيغة المؤنث في ص ٢٦١ س ٧،٦،٥ على التوالي . مع العلم أنها كتبت في المرة الاولى بصيغة المذكر لأنها تصف اسماً مذكراً وهو « الخطوط العام » ، وكبّلت في المرتين الاخريين بصيغة المؤنث لأنها تصف اسماً مؤنثاً في الحالتين هما : « النظافة العامة » و « الصحة العامة » . وطلب الدكتور الناقد في ص ١٢٤ س ٢ استعمال كلمة معددة بدلاً من الكلمة « مزفلته » في حين أن الكلمتين ليستا متراوختين ، وتتضمن الثانية شيئاً لا تفيده الاول . فالطريق « المزفلته » هي طريق معددة وبالاضافة الى ذلك فهي مبنية من الحصى وفضلات البترول « الرفت » . ولا نعلم بالعربية كلمة يمفردها تفيد هذا المعنى . وقد وضعنا الكلمة « المزفلته » بين قوسين في أول مرة للدلالة على أنها كلام معتبرة وليس عربية .

أود أن أثوه أن الزميل السادس أبدى تفضيله في مواضع عده استعمال تعبير أو تركيب بدلاً عن آخر ، أخالفه الرأي في بعضها ولا أرى خيراً من استعماله كما ورد في النص . وربما اني لا أود الخوض في مناقشة هذا الأمر أورد بعض الأمثلة ومن ذلك :

- عدم استغاثة استعمال تعبير : « غرفت ببريدة كمحطة في طريق حجاج العراق » .
- واستعمال الكلمة « ما عدا » مررتين بينماها ثلاثة أسطر .

- واستعمال « أثبتت المنطقية للدولة السعودية ... » بصيغة المبني للمجهول .

- واستعمال « وتتصال شهلاً بغرب مدينة حائل » .

- واستعمال « الاحتلال التركي - المصري » إشارة الى حملة ابراهيم باشا ابن والي مصر من

قبل الاتراك على بعد . فالتعبير لا يعني تحالفاً تركياً مصرياً في الحصلة نقول ، احتلال الاتراك والمصريين ٤ .

وليعذرني الدكتور السديس إذا قلت أنه جانب الحقيقة تماماً حيناً تجاوز في تقديره الحدود اللغوية وأبدى ملاحظتين جغرافيتين خاطئتين . لا ألمع على هذا الخطأ لأن الموضوع خارج عن اختصاصه ، ولكن ما كان عليه أن يخوض فيه . والملاحظتان هما :

أ - لقد اعترض في ص ١٢٢ س ٩ على استعمال تعبير « شرق شمال شرق المدينة المنورة » وهو تعبير يستعمل في الأدب الجغرافي . إذ تستعمل في الجغرافيا أربعة تعبيرات للدلالة على الجهات الأصلية هي : الشرق والغرب والشمال والجنوب . وستعمل أربعة تعبيرات أخرى للدلالة على الجهات الفرعية الواقعة بينها وهي : الشمال الشرقي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي والشمال الغربي .

ولكتنا إذا أردنا أن نصف مكاناً بأنه يقع في جهة الشمال الشرقي بالنسبة إلى مكان آخر غير أنه يقع في اتجاه أقرب للشرق منه للشمال (كما هي الحال فيها ورد في النص) نقول أنه يقع في شرق الشمال الشرقي ، وفي حالة ما إذا كان موقعه في اتجاه أقرب للشمال منه للشرق بالنسبة للموقع الأول نقول : إنه يقع في شمال الشمال الشرقي . وهكذا فاتانا استعمال ثمانية اتجاهات إضافية يقع كل الثمان منها على جانبي كل اتجاه فرعي ، مما يزيد الوصف دقة بـ . واعترض في ص ١٢٨ الفقرة ٣ على طريقة تقسيمنا لمنطقة بريدة وعلى إحالة القارئ إلى مقال سابق لنا في مجلة الخصجي لاستجلاء طريقة التقسيم ، وذلك في ص ٢٦٤ .

إذا رجعنا فعلاً إلى مقالنا في مجلة الخصجي العدد الأول السنة الثامنة ص ١٨ نقرأ تحت العنوان الفرعي « توزيع سكان أمارة القصيم » ما يلي : « ومن أجل دراسة توزيع سكان أمارة القصيم حاولنا تقسيم الأمارة إلى عدد من المناطق الجغرافية تضم كل منها عدداً من الولايات الصغيرة » . هذا يعني بوضوح أن التقسيم كان محاولة من قبلنا ولبس تقسيماً عن شيء سابق ، وأنه يعتمد على العوامل الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية لا على عوامل أخرى . ولذلك فلا يفترض أن يتبعق حدودها على حدود التقسيمات المألوفة والتي استعملتها آية جهة أخرى حكومية كانت أو غير حكومية ، كوزارة من الوزارات أو مؤسسة حكومية أو أهلية أو شركة استشارية ... الخ . فوزارة الزراعة مثلاً قد تجعل المذنب الواقعة في جنوب عنبرة وبالقرب منها تابعة لبريدة وليس لعنبرة . أما العوامل الجغرافية فتقتضي أن تكون المذنب - جزءاً من منطقة عنبرة ، كما تقتضي أن تكون الرس ورياض الخبراء والبكرية منطقه واحدة تقع في قطاع واحد من وادي الرمة وفي كل جانبي الجنوبي والشمالي . وتقتضي أن تكون تكون المنطقة التي تضم عيون الجوى والدفنهاته والقوارة (لا القواراء) منطقة جغرافية واحدة وتقع فيما بين حوضي وادي الرمة ووادي الترس . أما القواراء فهي تشكل مع منطقة عقله في عالية موقع البيانات مع أحواض ، وآفة الشالية وتقع كلها في منطقة الدرع العربي . وقد أحينا القارئ إلى مقالنا في مجلة الخصجي الذي يبحث هذا التقسيم حتى تضع

العملية لم يجد غموضاً في التص ويفصل عليه استيعابه ، ذلك لأننا لا نود أن نكرر ما يبحث في ذلك المقال . فلو نكرم الزميل الناقد وتتكلف عنه الرجوع إلى مقالتنا في الخفجي لوفر على نفسه المكابدة .

لقد أشرنا أن حدود إمارات بريدة الفرعية حسباً وردت في جداول نتائج التعداد الراهن الشامل الذي نشرته وزارة الزراعة عن العام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م تختلف عن الحدود التي افترضناها للمناطق الجغرافية التي تكون منها إمارة بريدة . وبالرغم من أنه لم ينص صراحة في نشرة وزارة الزراعة على حدود إمارات الفرعية ولم يرد لها خريطة ، غير أنه تبين لنا من تعداد إحياء الواقع أنها تضم كل منطقة الاباح وبعض المساحات من « منطقة الرس كالعبرية » ... الخ . وبكلمات أخرى أن نشرة وزارة الزراعة جعلت البكيرية مع منطقة بريدة في حين أنها تشكل من وجهة نظر جغرافية جزءاً من منطقة الرس ... وهكذا بالنسبة للمناطق الأخرى .

د. عبد الرحمن الشريف